مـــــــــــركز المنبر
للدراسات والتنمية المستدامة
ALMANBAR CENTER FOR STUDIES
AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT

نهاية الديمقراطية الغربية!

المصدر: موقع "Znetwork" والكاتب: كريـغ موراي

عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقلٌّ، مقرّه الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام – فضلاً عن قضايا أخرى – ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا تهمّ الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كتابها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

https://www.almanbar.org

info@almanbar.org

نهاية الديمقراطية الغربية!

قسم الابحاث والترجمة

المصدر: موقع "Znetwork"[1]

الكاتب: كريغ موراي

تاريخ النشر: 1 أيلول 2024

لن يتمكّن أيّ زعيم غربي كبير أن يتحدّث عن حقوق الإنسان أو القيم الأخلاقية مجدّداً من دون أن يُثير صيحات السخرية، خاصّة بعد قمع المحتجّين على الإبادة الجماعية الإسرائيلية في غزّة، والتي تُحظى بتواطؤ المنظومة الغربية ودعمها بشكل مريب سيصعب علينا تصديق ما نراه.

لقد كثّف رئيس وزراء بريطانيا كير ستارمر، الضغوط على مُعارضي المجازر الصهيونية الجارية بحقّ الفلسطينيين منذ الأسبوع الماضي، حيث اعتقلت الشرطة البريطانية الصحافية سارّة ويلكنسون، وتم توجيه الإتهام إلى الناشط ريتشارد برنارد، وكلاهما بموجب المادّة (12) المُجحفة من قانون الإرهاب، والتي تصل عقوبتها إلى السجن لمدّة تصل إلى 14 عاماً.

تجاهلت وسائل الإعلام الرئيسية في المملكة المتّحدة هذه الأحداث، ولكنّها غضبت، إزاء إدانة إثنيّن من الناشطين في هونغ كونغ بتهمة التحريض على الفتنة، والتي تصل عقوبتها القصوى في الصين إلى عاميّن.

مع ذلك، يقولون لنا أنّ الصين إستبدادية وليست بريطانيا. "لأكون واضحا، أنا أرى أن إدانات هونغ كونغ هي أيضا تمثل تدخلاً غير مبرر في حرية التعبير. أنا فقط أشير إلى النفاق المذهل للمؤسسة البريطانية والقوانين الأسوأ بكثير هنا".

وُجّهت الإتّهامات إلى ريتشارد برنارد، بذريعة خطاباته العامّة الداعمة لحقّ الفلسطينيين في المقاومة المسلّحة. وتم إطلاق سراح سارّة ويلكنسون بكفالة بعد نحو 14 ساعة. وكما حدث مع اعتقال ريتشارد ميدهورست وإطلاق سراحه بكفالة مؤخّراً، فإنّ اعتقال ويلكنسون وإطلاق سراحها بكفالة هو أداة لكبح جماح تقاريرها وقمع نشاطها.

لقد أصبحت مضايقة الصحافيين المعارضين أمراً روتينياً في بريطانيا، تُسهّله الصلاحيّات الواسعة التي يمنحها قانون الإرهاب للإستجواب ومصادرة معدّات الاتّصالات وغيرها. وقد تعرّضت أنا شخصياً للإعتقال والإستجواب ومصادرة المعدّات بتهمة "الإرهاب" في شهر تشرين الأوّل/أكتوبر الماضي.

لكنّ قضيّة سارة ويلكنسون تشكّل تصعيداً خطيراً، إذ دُوهم بيت الصحفية، وجرى إقتحامه من قبل 16 شرطيّاً في الساعة 7:30 صباحاً، وتم اعتقالها بعد أن تم تفتش منزلها بالكامل، على الأرجح بحثاً عن مسلّحين تحت السرير!.

فضلاً عن ذلك فقد كُشفت تفاصيل أخرى غير معقولة عن تلك المداهمة ، إذ تم استخدم أفراد من شرطة مكافحة الإرهاب، الذين يرتدون أقنعة الوجه، ضدّ صحافية مسالمة، وعرّضوها لمعاملة قاسية وأذى جسدي، كما تم تدنّيس رماد في جرّة جثمان والدتها الجنائزية خلال "حملة" البحث في منزلها.

وتضمّنت شروط إطلاق سراح "سارة" بكفالة، عدم السماح لها بإستخدام الحاسوب أو الهاتف المحمول.

[1] The End of Western Pluralist Democracy. https://znetwork.org/znetarticle/the-end-of-western-pluralist-democracy/

إنها حكومة فاشية ترسل 16 شرطيا لضبط صحفي سلمي في منزله في الساعة 7:30 صباحا، كما حدث مع الناشط ريتشارد ميدهورست عندما أوقفت سيارات الشرطة طائرة يستقلّها على المدرّج، وسحبته من الطائرة (التي كانت قد هبطت تواً، وكانت في طريقها إلى البوّابة على أيّ حال وكان بوسعهم الإنتظار)، لكنّهم اختاروا أن يستعرضوا استبدادهم وترهيبهم بشكل مسرحي موقع بختم نازي يُمثّل عنف الدولة.

ريتشارد برنارد هو أحد مؤسّسي منظّمة "فلسطين أكشن" الرائعة، والتي فعلت الكثير لتعطيل صناعة الأسلحة الإسرائيلية في المملكة المتّحدة، التي تستمرّ حكومتها بإمداد "دولة" الإحتلال بالمعدّات الحيوية لتنفيذ التدمير الشامل لحياة المدنيين في غزّة. وتم اتّهامه بالتحريض بموجب المادّة 12 من قانون الإرهاب بسبب خطابيّن ألقاهما دعماً للمقاومة الفلسطينية.

لقد قلت هذا بالطبع من قبل ، لكن الأمر يستحق التكرار:

للفلسطينيين الحق المشروع في الدفاع عن النفس ضد الإحتلال غير المشروع.

وليس لإسرائيل، القوة القائمة بالإحتلال، الحق في الدفاع عن النفس. هذا هو الموقف الواضح في القانون الدولي.

ومع ذلك، في المملكة المتّحدة، يبدو تقديم الدعم الكامل للإبادة الجماعية التي ترتكبها "إسرائيل" والتمنّي بإبادة الفلسطينيين جميعهم أمراً قانونياً!. فالمشاركون في الإبادة الجماعية من جيش الدفاع الإسرائيلي في غزّة، يتنقّلون بكلّ أريحية بين إسرائيل والمملكة المتحدة، دون أي عواقب قانونية، فيما يُعدّ دعم المقاومة الفلسطينية التي تجيزها الشرائع والقوانين الدولية أمراً غير قانوني.

لقد تصاعدت الإجراءات القمعية ضدّ الناشطين منذ وصول ستارمر إلى السلطة. وقبل عشرة أيام صدرت أحكام بحق 5 ناشطين شباب في غلاسكو تتراوح بين 12 شهراً إلى 24 شهراً في السجن، بسبب احتجاجهم ضدّ مصنع تاليس للأسلحة الذي يصنع أجزاء لطائرات من دون طيار الإسرائيلية من طراز "ووتش كيبر" والتي تُستخدم على نطاق واسع ضدّ المدنيين في غزّة.

وكانت الأحكام التي أصدرها القاضي، وحشيةً وأقوى بكثير ممّا جرت العادة في قضايا مماثلة، وتتمحور حول الإخلال بالسلم العام، والتخريب والسلوك غير المنضبط، حيث تصدر أحكام بالسجن أحياناً.

وعادةً ما تستوجب هذه الأحكام على الأكثر عقوبة مع وقف التنفيذ على المخالفة الأولى. كما تجاهل القاضي المباديء التوجيهية للحكومة الاسكتلندية بعدم إصدار أحكام بالسجن لمدة 24 شهرا أو أقل والبحث عن بدائل عقابية أخرى.

وسارعت مؤسسة ستارمر الصهيوني بالتباهي بسجن الناشطين الشباب، ولا سيّما مستشاره لشؤون "العنف السياسي" ومدير منظّمة مؤيدة لـ"إسرائيل"، لوك أكهورست، والذي يُطلق عليه بشكل مضحك اسم اللورد جون وودكوك، وهو مستشار الحكومة للعنف السياسي الذي قال: "إنّ الناشطين الذين يفكّرون في خرق القانون لتحقيق أهدافهم بحاجة إلى أن يدركوا أنّه ستكون هناك عواقب."

يأتي هذا في أعقاب أحكام قاسية مماثلة لنشطاء تغيّر المناخ، بمن فيهم أولئك الذين شاركوا فقط في مكالمات عبر تطبيق "زووم" لمناقشة النشاطات.

إنّ ردّ الفعل الاستبدادي للطبقة الحاكمة الصهيونية المرتعدة هو ظاهرة عالمية. فقد وُجّهت اتّهامات سخيفة إلى الصحافية الأسترالية المرموقة ماري كوستاكيديس بشكل مثير للسخرية بموجب قوانين خطاب الكراهية، لنشرها تغريدات مؤيّدة للفلسطينيين.

وفي ذات السياق تم التحقيق مع الناشط الأميركي البروفيسور داني شو من قبل مكتب التحقيقات الفيدرالي عند عودته إلى الولايات المتّحدة بعد رحلة تضمّنت التحدّث إلى جانبي خلال ندوة في مهرجان فلسطين السينمائي الدولي.

وأيضاً في الولايات المتّحدة، تمت مداهمة منزل صديقي سكوت ريتر من قبل الشرطة الإتّحادية، وتمّت مصادرة جميع أجهزته الإلكترونية وغيرها من المواد. لقد تحدّثت إلى داني شو وإلى ريتشارد ميدهورست، وفي كلّ هذه الاعتقالات والإحتجازات، بما في ذلك اعتقالي، كان التركيز منصباً على مصادرة الأجهزة الإلكترونية والإستجواب، مع التركيز بشكل كبير على الإتّصالات والإجتماعات ومصادر التمويل.

من الواضح أن أجهزة الإستخبارات التابعة لتحالف "العيون الخمس" تعمل على بناء مخطّطات مشبوهة لمنع المعارضة الديمقراطية للصهيونية والمشروع النيوليبرالي.

ومن الجدير بالذكر أنّ العديد من أولئك الذين تم إعتقالهم مؤخّراً بسبب قضية فلسطين، بمن فيهم أنا، وماري كوستاكيديس، وريتشارد ميدهورست، وسكوت ريتر، كانوا ناشطين في الحملة الرامية إلى إطلاق سراح جوليان أسانج، ناشر موقع "ويكليكس".

لقد أكدت دائماً أن سجِّل كير ستارمر يُظهر أنه سيشكل خطراً أكبر على الحريات المدنية من حزب المحافظين. تجدر الإشارة إلى أن جميع التشريعات الصارمة الأخيرة التي أقرّها حزب المحافظين مثل قانون النظام العام، وقانون الأمن القومي، وحتّى قانون رواندا، لم يعارضها أو يدعمها ستارمر باعتباره كان آنذاك "زعيم المعارضة" المزعوم.

يواصل ستارمر كوبر مع وزيرة الداخلية البريطانية سياسة حزب المحافظين المتمثلة في الطعن في حكم المحكمة العليا الذي فازت به منظمة حقوق الإنسان" ليبرتي"، بأن سويلا برافرمان الوزيرة السابقة تصرّفت بشكل غير قانوني في طرح تشريع ثانوي يُخفِّض عتبة حظر المظاهرات على أساس إزعاج الجمهور.

ويبدو أن قانون السلامة على الإنترنت القادم سيكون مخيفاً حقّاً، ومن خلاله تستطيع الحكومة أن تعد جزافاً ما ينشر على الإنترنت معلومات مضلّلة.

لطالما كان ستارمر دائماً تحت سيطرة جهاز المخابرات البريطاني "MI5". والحقيقة أنّ قيام هيئة الإدّعاء العام بتدمير كلّ الوثائق الرئيسية التي تكشف تورّط ستارمر في قضايا أسانج وغيرها كانت أكثر أهمية ممّا يُعتقد عموماً، وفي أثناء وجود حكومة حزب المحافظين في السلطة، يتوضّح مدى كون ستارمر من الأصول المحمية للدولة العميقة.

إذا أردنا أن ننجو من هذا الإنحدار نحو الفاشية كمجتمع، فنحن بحاجة إلى أن نكون مستعدّين لإحترام الاختلاف الآن، ويجب على كلّ واحد منّا أن يكون مستعدّاً للذهاب إلى السجن إذا لزم الأمر.

وأختم مقالتي بكلمة أخيرة لكريغ موخيبر، كبير المحامين الدولي في الأمم المتّحدة الذي استقال احتجاجاً على جُبن المنظّمة الدولية في مواجهة الإبادة الجماعية: "لقد هبط شرُّ مُظلم على الغرب. ومع استمرار الإبادة الجماعية في فلسطين: "فإنّ الولايات المتّحدة والمملكة المتّحدة وألمانيا وغيرها من الحكومات الغربية، عوضاً عن إتخاذ إجراءات صارمة ضد أولئك الذين يرتكبون الإبادة الجماعية، ويساعدون ويحرضون عليها، تتمّ معاقبة من يناهضها، حيث يتعرّض المدافعون عن حقوق الإنسان للإضطهاد في الحرم الجامعي، وفي الشوارع، وفي أماكن العمل، وفي المطارات وخارجها، والفصل من الوظيفة، والتشهير، والإعتقالات، ومصادرة الأصول، وحظر وسائل التواصل الاجتماعي. كلّ هذا للدفاع عن مرتكبي الإبادة الجماعيّة وحماية مشاعرهم. كونوا نوراً في الظلام، ارفعوا صوتكم، قاوموا".